

الآثار الاقتصادية والمالية لتوجيهات الملاءة 2 (SOLVENCY II) على شركات التأمين للاتحاد الأوروبي.

Economic and financial impact of Solvency II (SOLVENCY II) on insurance companies in the European Union.

د . شنافي كفية

chenafikafia@yahoo.com

جامعة سطيف 1، الجزائر

تاريخ قبول النشر: 2018/12/31

تاريخ الاستلام: 2017/12/13

تصنيف JEL: G22

الملخص:

تقوم الملاءة 2 على مجموعة من التوجيهات والمبادئ التي من شأنها أن تشجع على التقارب بين الدول الأعضاء لدول الاتحاد الأوروبي بغرض تحسين الملاءة لقطاع التأمين، وبالتالي تعزيز استقرار النظام المالي على نطاق واسع. وفي هذا السياق وجب علينا تحديد مختلف الآثار الاقتصادية والمالية المنتظرة والمترتبة عن تطبيق توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين في الاتحاد الأوروبي، وكذا ربطها بالاقتصاد الكلي والقطاع المالي ليكون تقييم هذه الآثار أكثر شمولاً. من أهم ما خلصت إليه دراستنا، هو أن الأثر الرئيس لتوجيهات الملاءة 2 يتمثل في إعادة توزيع مخاطر الاستثمار بين المتعاملين الاقتصاديين، مما قد يؤثر بدوره على توازن الاقتصاد الكلي خاصة مع تزايد الروابط مع النظام المصرفي والأسواق المالية لدول الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: الملاءة 2؛ شركات التأمين؛ الملاءة؛ الأثر؛ الاتحاد الأوروبي.

Abstract:

Solvency II is based on a set of guidelines and principles that will encourage the convergence of EU Member States in order to improve the solvency of the insurance sector and to strengthen the stability of the financial system. In this context, we have identified the various expected economic and financial impacts expected from the application of the Solvency II Directives to the insurance companies in the European Union, as well as their links with the macroeconomic and financial sector, in order to evaluate these effects. One of the main conclusions of our study is that the main effect of solvency II is the redistribution of investment risks among economic agents, which can in turn affect the macroeconomic equilibrium, particularly with increasing links to the system. banking and financial markets of the EU countries.

Key words: *Solvency 2; Insurance Companies; Solvency; Impact; European Union.*

مقدمة:

تعتبر الملاءة الجيدة لشركات التأمين بمثابة رسالة أمان وثقة من شركات التأمين للمؤمن لهم والمستفيدين منها. بناءً على هذه الثقة والحرص على توطيدها يساهم في تنمية الثقافة التأمينية باعتبار أن التأمين خدمة ضرورية في الاقتصاديات المحلية والدولية. بالنظر للدور الاستراتيجي الذي تلعبه شركات التأمين قام الاتحاد الأوروبي بوضع توجيهات جديدة للملاءة المالية لشركات التأمين والمتمثلة في الملاءة 2؛ حيث تعتبر هذه الصيغة الجديدة أكثر تماشياً مع المخاطر التي تواجه شركات التأمين وتعطي مستويات مختلفة للتكيف مع مختلف الأوضاع، وتحدد بوضوح جميع القواعد المتعلقة بتقييم الوضع المالي العام لشركات التأمين، ويعتبر تبني توجيهات الملاءة 2 خطوة نحو التغيير الجذري للإطار الساري للملاءة 1، الأمر الذي سيكون له تداعياته على صناعة التأمين في دول الاتحاد الأوروبي والذي سينعكس بدوره على صناعة التأمين في العالم ككل. مما سبق تبرز إشكالية موضوعنا والتي يمكن أن نطرحها في التساؤل المحوري التالي:

ما هي الآثار الاقتصادية والمالية لتوجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين لاتحاد

الأوروبي؟

هذا التساؤل بدوره قادنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي آثار توجيهات الملاء 2 على منتجات التأمين؟
- كيف تؤثر توجيهات الملاء 2 على استراتيجيات الاستثمار لشركات التأمين؟
- ما هو أثر توجيهات الملاء 2 على فعالية وتنافسية شركات التأمين للاتحاد الأوروبي؟

فيما تتمثل الآثار الهيكلية والتنظيمية والاجتماعية لتوجيهات الملاء 2؟

كيف توجيهات الملاء 2 على إعادة التأمين؟

أولاً: فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

إطلاق المزيد من المنتجات المبتكرة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات رأس المال في جميع أشكال تحويل المخاطر وتجنب تخصيص مبلغ إضافي لرأس المال الملاء المطلوب وبذلك تصبح المنتجات المبتكرة أكثر ربحية لشركات التأمين وأرخص بالنسبة للمستهلكين مع تقليل أكبر للمخاطر، من النتائج المتوقعة لتوجيهات الملاء 2.

في حالة الاضطراب المالي وحدث ردود فعل قوية قد يضطر عدد كبير من شركات التأمين لبيع الأصول من أجل تلبية متطلبات رأس المال التنظيمي، وفي حالة اعتماد المؤسسات المالية على أطر نمذجة مخاطر مماثلة يمكن أن يؤدي بالشركات نحو السلوكيات المشتركة، وهي من الآثار السلبية المتوقعة لتوجيهات الملاء 2 على المدى المتوسط.

من خلال توجيهات الملاء 2 يكمن الهدف الأساسي من عمليات الدمج بين شركات التأمين في الاتحاد الأوروبي في تحسين مستوى الكفاءة في صناعة التأمين وزيادة حصتها في السوق، بالإضافة إلى استغلال مزايا التنوع وإمكانية الحصول على رؤوس الأموال مما يحقق ميزة تنافسية نظراً لانخفاض تكلفة رأس المال.

لن يتأثر هيكل وتنظيم قطاع التأمين في الاتحاد الأوروبي، فشركات التأمين غير مضطرة للتنسيق بين مختلف الوظائف وعبر فروعها المختلفة.

مع دخول توجيهات الملاء 2 حيز التطبيق ستتغير سياسات التسعير الحالي التي لا تستند التقييمات فيها على أسس اقتصادية سليمة من خلال اشتغالها على أعباء إضافية

مما يعني أنّ عملية تسعير هذه المنتجات لن تكون أكثر عدالة وإنصافا بالنسبة للمؤمن لهم مقارنة بالمخاطر الكامنة.

ثانيا: أهمية البحث

يُعد موضوع الملاعة لشركات التأمين من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا في الوقت الحالي وهذا نظرا للحاجة المتزايدة لإيجاد الطرق والأساليب التي من خلالها يمكن لهذه الشركات الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم دون التأثير على التوازن المالي للشركة، إلى جانب وجود تحديات فرضتها المرحلة الحالية وتزايد المخاطر التي تحيط بشركات التأمين.

نظرا لتثعب وتطور أعمال شركات التأمين وانفتاحها على النظام المصرفي والأسواق المالية تولدت الحاجة إلى إيجاد قطاع تأمين قوي قادر على المنافسة لكي يتسنى له أن يلعب دورا رياديا في عملية التنمية الاقتصادية لذا أصبحت عملية تطوير هذا القطاع الحيوي محل اهتمام كل من الحكومات وكالات التمويل الدولية والعديد من الاقتصاديين والباحثين الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي إلى وضع توجيهات الملاعة 2 خاصة بعد التعديلات والإصلاحات التي شهدتها اقتصاديات الدول في أعقاب الأزمة المالية من جهة وأزمة الديون السيادية من جهة أخرى، وبالتالي خضوع شركات التأمين، على غرار المؤسسات المالية الأخرى، لهذه الإصلاحات وهذا بهدف زيادة كفاءتها وتحسين أدائها بما يتماشى وخصوصياتها.

ثالثا: أهداف البحث

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

إبراز مختلف الميادين والمستويات التي تمسها توجيهات الملاعة 2 في شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي.

محاولة تحديد الآثار المترتبة عن تطبيق توجيهات الملاعة 2 في شركات التأمين والتحديات التي تواجهها هاته الأخيرة في ذات الإطار.

رابعاً: الدراسات السابقة

1. European Central Bank, Potential impact of solvency II on financial stability, Educational and non-commercial purposes, Ed: ECB publications, Frankfurt, Germany, 2007.

تناولت هذه الدراسة مختلف الآثار المحتملة لتوجيهات الملاءة 2 على التوازن المالي لشركات التأمين، وخلص الباحث إلى أن تطبيق توجيهات الملاءة 2 من شأنه أن يعزز حماية حملة وثائق التأمين من خلال تحقيق التوازن المالي ومرونة صناعة التأمين الأوروبية، يتم ذلك من خلال زيادة التنسيق في الممارسات عبر دول الاتحاد الأوروبي لتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة لشركات التأمين، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود بعض الضغوطات على شركات التأمين على المدى القصير، وقد تضطر بعض الشركات الغير فعالة الخروج من السوق.

2. Marie-Gabrielle du Boubanc, Enjeux et modernisation de la réglementation prudentielle applicable aux sociétés d'assurance: Vers solvabilité II, Thèse de magistère, Université Paris II Panthéon Assas, France, 2010.

تناولت هذه الدراسة رهانات وآفاق تطبيق توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين في دول الاتحاد الأوروبي. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق هذه التوجيهات من شأنه أن يؤدي إلى نظام حوكمة شركات أكثر كفاءة مما يعزز بدوره من شفافية القطاع على مستوى الاتحاد الأوروبي، إلا أن تطبيق هذه التوجيهات سيترتب عليه تكاليف تتعلق برأس المال والذي سينعكس بدوره على السياسة الاستثمارية للشركات مما سيؤثر على الاقتصاد ككل.

3. LERDA Aurélien, L'impact du pilier 2 de solvabilité 2 «gouvernance des risques» sur les fonctions audit interne, contrôle interne et risk management, Mémoire de master, Institut d'Administration des Entreprises d'Aix-en-Provence, France, 2011.

من خلال هذه الدراسة قام الباحث بتناول آثار الركيزة الثانية من توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين ويتعلق الأمر هنا بوظيفة الرقابة الداخلية، المراجعة الداخلية، حوكمة الشركات وإدارة لمخاطر من الناحيتين الإيجابية والسلبية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن لتوجيهات الملاءة 2 مجموعة من الآثار التنظيمية والمالية،

تتعلق خاصة بوظيفة حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، وأن هناك أثر محدود بالنسبة لوظيفة المراجعة الداخلية.

4. Jon Hocking et al, Solvency 2: Quantitative and strategic impact- the tide is going out - Morgan Stanley and Oliver Wyman Groupe Report, UK.

تم في هذه الدراسة استخدام نموذج خاص لمعرفة الآثار المختلفة للملاءة 2 عن طريق تطبيقه على عينة من شركات تأمين، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها هو الزيادة في متطلبات رأس المال بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص، كما أن نسبة الملاءة المتضمنة في توجيهات الملاءة 2 ستكون أكثر تقلباً من التي كانت ضمن توجيهات الملاءة 1، وبالتالي قد تؤدي إلى بعض الإجراءات المتضمنة داخل هذه التوجيهات إلى ارتفاع تكلفة رأس المال الموجه للقطاع في المدى القصير.

خامساً: منهجية البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي الذي ينطلق من جمع البيانات والمعلومات من مختلف المصادر محل الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاعل القائم بين الجوانب المختلفة، كما استخدمنا المنهج التحليلي انطلاقاً من المعلومات، المعطيات والإحصائيات المحصل عليها.

سادساً: هيكل البحث

للإجابة على تساؤلات بحثنا نتناول بالدراسة المحاور التالية:

- I - تحليل واقع قطاع التأمين في دول الاتحاد الأوروبي.
- II - تعريف ومكونات توجيهات الملاءة 2.
- III - أثر توجيهات الملاءة 2 على منتجات التأمين.
- IV - أثر توجيهات الملاءة 2 على استراتيجيات الاستثمار لشركات التأمين.
- V - أثر توجيهات الملاءة 2 على فعالية وتنافسية شركات التأمين للاتحاد الأوروبي.
- VI - آثار أخرى لتوجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين للاتحاد الأوروبي.

I - تحليل واقع قطاع التأمين في دول الاتحاد الأوروبي

تشهد صناعة التأمين الأوروبية مؤخراً العديد من التحديات، بالنظر لعدة عوامل ترتبط بالآثار المتعلقة بأزمة الديون السيادية وما تشهده المنطقة من تباطؤ اقتصادي، والذي

نجم عنه انخفاض في معدلات الفائدة، والتي أثّرت بشكل كبير على شركات التأمين وعلى الأخص شركات التأمين على الأشخاص. في هذا السياق سيتم تحليل الوضعية الاقتصادية لقطاع التأمين الأوروبي من خلال معرفة الأهمية الاقتصادية لقطاع التأمين في الاتحاد الأوروبي ومدى مساهمته في السوق العالمي للتأمين، دراسة قطاع التأمين على الأشخاص، وعلى الأضرار، استثمارات شركات التأمين الأوروبية، وقنوات توزيع المنتجات التأمينية.

1- الأهمية الاقتصادية لقطاع التأمين في الاتحاد الأوروبي

يلعب التأمين دورا مهما في دعم التنمية الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي من خلال توفير الحماية ضد الخسائر المالية نتيجة لتعرض الوحدات الاقتصادية للأخطار، في هذا الإطار يمكن حصر الدور الاقتصادي للتأمين في الاتحاد الأوروبي ضمن ثلاثة محاور رئيسية:

أ- تحسين إدارة المخاطر وتيسير المخاطرة

يمكن من خلال التأمين تغطية المخاطر المترتبة عن أي نشاط اقتصادي، وبالتالي عدم الحاجة للاحتفاظ بالاحتياطيات المالية لمواجهة المخاطر المحتملة، بهذه الطريقة ومن خلال التغطية التأمينية يتم تعزيز السلامة المالية للنشاط الاقتصادي وتوجيه رؤوس الأموال الراكدة لأغراض أكثر إنتاجية، كما يشجع النشاط الاقتصادي من خلال توفير البيئة المناسبة من خلال إدارة مخاطر، عن طريق الحصول على التغطية التأمينية.

ب- استقرار الاستهلاك

التأمين يساعد على استقرار الاستهلاك؛ حيث يمكن الأسر من حماية أصولها في حالة وقوع أحداث غير متوقعة، مما يضمن مستوى معين من المعيشة والثروة، كما يمكن أيضا للتأمين أن يلعب دورا مكملا لدور الدولة في تقديم الحماية الاجتماعية، لا سيما في مجال توفير الرعاية الصحية والتقاعد.

ج- الوساطة المالية الضمنية، وكفاءة تخصيص رؤوس الأموال

تمثل شركات التأمين جزء مهم من القطاع المالي؛ يتجلى ذلك من خلال قيامها بدور لا يقل أهمية عن المؤسسات المالية الأخرى، والمتمثل في " الوساطة المالية الضمنية "، من خلال خلق السيولة وتعبئة المدخرات، زيادة الموارد المالية وتسهيل وصولها للشركات بغرض

التمويل، كما أن شركات التأمين عادة تقوم بالاستثمار في الأجل الطويل، وبالتالي الإسهام في التنمية وتحديث أسواق رأس المال.

2- مساهمة قطاع التأمين الأوروبي في السوق العالمي للتأمين

تمثل صناعة التأمين الأوروبية ما نسبته 30 % من السوق العالمية عام 2017، بعد كل من سوق آسيا للتأمين بنسبة 33 %، وسوق أمريكا الشمالية للتأمين بنسبة 31 % يليها السوق الإفريقي للتأمين بنسبة 3 %، سوق أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي للتأمين بنسبة 3 %، كما هو موضح في الجدول رقم (01).

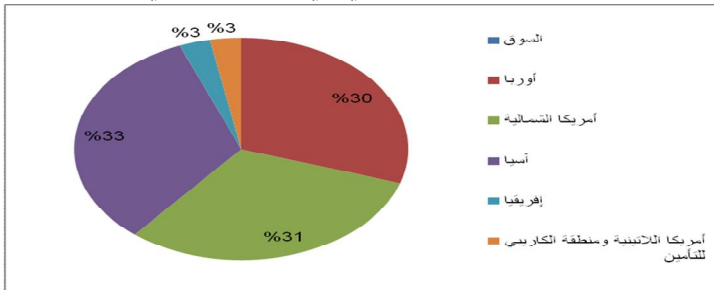
الجدول رقم (01): مساهمة السوق الأوروبي في السوق العالمي للتأمين (2017).

السوق	الحصة من السوق العالمي للتأمين (%)
أوروبا	30
أمريكا الشمالية	31
آسيا	33
إفريقيا	3
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي للتأمين	3

Source: Insurance Europe (2018). "European insurance - key facts": 07.

يمكن توضيح مساهمة السوق الأوروبي في السوق العالمي للتأمين بيانياً من خلال الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01): مساهمة السوق الأوروبي في السوق العالمي للتأمين (2017).

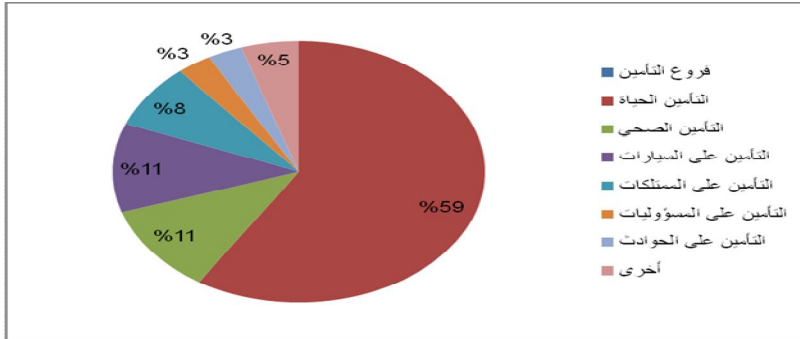


المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) باستخدام برنامج Excel.

أولاً: رقم الأعمال

بلغ إجمالي إجمالي أقساط التأمين الأوروبية المباشرة 1213 مليار يورو في عام 2017 ، منها 710 مليار يورو عبارة عن أقساط فرع التأمين على حياة ، و 371 مليار يورو في فرع أقساط التأمين على الممتلكات والأشياء و 132 مليار يورو تتعلق بأقساط التأمين الصحي. ارتفع إجمالي أقساط التأمين بنسبة 4.7 % في عام 2016، مع زيادة أقساط التأمين على الحياة بنسبة 5 % أقساط التأمين على الممتلكات والأشياء بنسبة 4.4 %، أقساط التأمين الصحي بنسبة 3.9 % . عام 2017، ارتفع معدل نفاذية التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة 0.14 نقطة مئوية إلى 7.53 % وتراوح بين 0.9 % في لاتفيا و 12.2 % في المملكة المتحدة. يمكن توضيح تطور أقساط التأمين في السوق الأوروبي حسب الفروع ببياننا من خلال الشكل رقم (02).

الشكل رقم (02): تطور أقساط التأمين في السوق الأوروبي حسب الفروع (2017).



المصدر: باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على المرجع:

Source: Insurance Europe (2018). "European insurance - key facts:" 10.

II- تعريف ومكونات توجيهات الملاءة 2

تقوم توجيهات الملاءة 2 بتحديد متطلبات الملاءة على أساس المخاطر في شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي، هذه المتطلبات الجديدة تكون أكثر حساسية للمخاطر وأكثر تطوراً مما كانت عليه في الماضي من خلال توفير تغطية أفضل للمخاطر الحقيقية التي تواجهها شركة التأمين (European Commission, 2012, p01).

في هذا السياق تم الاعتماد على هيكل مكون من ثلاث ركائز كالتالي:

- الركيزة الأولى: المتطلبات الكمية.

تحدد الركيزة الأولى المتطلبين المتعلقين برأس المال (Géraldine KRAUTH 2007, p113) ويتعلق الأمر هنا بقواعد حساب المخصصات التقنية وكذلك تحقيق هامش الملاءة المطلوب من خلال توفير رأس المال الملاءة الأدنى ورأس المال الملاءة المطلوب، وهذا بهدف مواجهة أي اهتزاز في المركز المالي للشركة وتخفيض خطر الإفلاس (Erwan Musy 2007, p76).

- الركيزة الثانية: المتطلبات النوعية.

تعتبر متطلبات المستوى الثاني جوهر توجيهات الملاءة 2 بالنسبة لشركات التأمين حيث يتم إدارة أعمال شركات التأمين عن طريق فهم المخاطر وإدارة المخاطر بالشكل المناسب، وضمان الرقابة الملائمة عليها لضمان كفاية رأس المال، وكذا إدارة الشركات وفقا لمبادئ وقواعد حوكمة الشركات وما تعنيه من ممارسة رشيدة وكفاء للشركات.

- الركيزة الثالثة: متطلبات الإفصاح العام نشر المعلومات.

تتعلق هذه المتطلبات بنشر المعلومات المتضمنة في الركيزة الأولى والثانية من توجيهات الملاءة 2، حيث ينبغي على شركة التأمين وضع تقارير عن الملاءة والوضع المالي ككل وصف لنظام الحوكمة وتقييم مدى ملاءمته للشركة (Erwan Musy , 2007 , p77).

III- أثر توجيهات الملاءة 2 على منتجات التأمين

تؤثر توجيهات الملاءة 2 على منتجات التأمين من عدة نواحي: التصميم، التسعير، الربحية، والعرض.

1 - تصميم منتجات التأمين وأثره على الربحية

عملية مراجعة تصميم المنتجات في بعض قطاعات التأمين من النتائج المتوقعة لتوجيهات الملاءة 2، فهي تتطوي ضمناً على تغييرات في نطاق وأسعار المنتجات المعروضة، كما أن شركات التأمين قد تعيد النظر في ترتيبات توزيع الأرباح والحاجة إلى خيارات وضمائن طويلة الأجل، بالإضافة إلى إدخال بعض الشروط والأحكام التي تسمح بمواكبة الأوضاع الاقتصادية، كتكييف الأقساط مع معدل التضخم أو المراجعة الدورية لمعدل التحويل إلى التقاعد وغيرها.

يشمل تصميم المنتج كذلك تقديم منتجات تأمين متنوعة، توسيع قاعدة الخطر والاستفادة بشكل أفضل من التنوع والتغطية من المخاطر.

يختلف نوع ونطاق التعديلات التي يتم إدخالها في تصميم المنتجات من شركة تأمين إلى أخرى، فشرركات التأمين على الأشخاص يكون تركيزها أكثر على المنتجات التقليدية، بدلا من تقديم منتجات التأمين المرتبطة بالمنتجات المصرفية، والذي يتم من خلاله نقل مخاطر الاستثمار ومخاطر التعمير للمستأمنين.

أما في قطاع التأمين على غير الأشخاص، فيمكن ملاحظة تغييرات مماثلة في تصميم المنتجات، خصوصا في فروع التأمين عالية المخاطر وذات التردد المنخفض كالتأمين على المسؤولية تجاه الغير والكوارث الطبيعية، كما يمكن لشرركات التأمين أن تحلّ المزيد من المخاطر لمؤيّن لهم للحد من نطاق أو مدى التغطية التي توفرها.

إنّ الحاجة إلى إحداث تغيير في تصميم المنتجات حسب توجيهات الملاءة 2 يختلف من دولة إلى أخرى، باختلاف تطور السوق وخصائصه، فالدول التي تكون أسواقها غير متطورة نسبيا أين تسيطر منتجات التأمين على غير الأشخاص على الجزء الأكبر من المبيعات كالتأمين على السيارات (وهي منتجات عالية التردد ومنخفضة الشدة) تكون الحاجة أكبر إلى إعادة تصميم المنتج، وفي المقابل تتطلب كميات أقل من تمويل رأس المال، أما الدول التي تعرف أسواق التأمين فيها نضجا نسبيا و تكون حصة التأمين على الأشخاص فيها مرتفعة، يمكن أن تكون الحاجة فيها لإعادة تصميم المنتج أكبر.

2 تسعير منتجات التأمين وأثره على الربحية

أدخلت توجيهات الملاءة 2 مجموعة من المؤشرات الجديدة لطرق التسعير، وذلك لمواكبة المعايير المحاسبية الجديدة، ولإستخدام النمذجة الستوكاستيكية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن شركات التأمين مطالبة بإعادة النظر في النماذج الاقتصادية الخاصة بها من أجل تكيف المنتجات المقدمة مع التوجيهات الجديدة.

يتوجب على شركات التأمين مراجعة سياسة المنافسة الخاصة بها والتوجه نحو ترشيد الضمانات (التسعير ومستويات الربحية المتوقعة). إنّ مستويات الربحية في توجيهات الملاءة 2 لا يمكن تفسيرها بنفس الطريقة التي تفسر بها اليوم، لأنّ تسعير العقد سوف

يكون عاملاً تنافسياً كبيراً، من خلال تطوير الأدوات والعمليات اللازمة لمتابعة الربحية والأخطار محل التأمين.

على شركات التأمين إدخال مفهوم جديد للربحية يتوافق مع أهداف الشركة والتسعير الذي يتلاءم مع مركزها التنافسي ومستوى المخاطر؛ خاصة بالنسبة لتأمينات الأشخاص، وعليها تجديد طرق وأساليب عرضها لمنتجات التأمين.

بموجب توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين العمل على تسعير منتجاتها وفقاً لمستويين؛ بالنسبة للمستوى الأول يكون تسعير المنتجات وفقاً للقيمة الاقتصادية باستخدام التقنيات الاكتوارية، أما المستوى الثاني فيكون فيه تسعير المنتجات وفقاً لموقع الشركة في السوق وبالمقارنة مع أسعار المنافسين، أي التسعير " على أساس المخاطر ".

يمكن أن تكون الزيادات في الأسعار من النتائج المتوقعة عند تطبيق توجيهات الملاءة 2، خاصة بالنسبة للأخطار ذات التردد المنخفض والشدة المرتفعة (فرع التأمين على غير الأشخاص)، كما يتوقع أن تزول بعض المنتجات من السوق نظراً لعدم قدرة العملاء على دفع الثمن المطلوب (Commission of The European Communities , 2007 , p.25).

على العكس بالنسبة لمنتجات التأمين عالية التردد ومنخفضة الشدة فستكون متطلبات رأس المال الخاصة بها منخفضة، كما أن الضغوط التنافسية قد تؤدي إلى انخفاض الأسعار الخاصة بها. إن الدقة في تسعير المنتج يعطي حوافز أكبر ويشجع على المزيد من التمايز للمنتج.

من الصعب التنبؤ بالتأثير الكلي لتوجيهات الملاءة 2 على أسعار المنتجات، كما أن طرق التسعير الحالية لا تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الاكتتاب المختلفة، أما حسب توجيهات الملاءة 2 فيتطلب الأمر مزيداً من متطلبات رأس المال عند تسعير المنتج وذلك عن طريق الفهم الجيد لمخاطرها وتحديث النماذج التي تعكس آثارها.

تتمثل ميزات المنتجات التي تنطبق عليها شروط إضافية لمتطلبات رأس المال في المنتجات التي تعرف تذبذباً في المطالبات، المنتجات الطويلة الأجل، المنتجات مع الخيارات والضمانات، والتي تكون مكشوفة على مخاطر الاكتتاب أو المخاطر المالية (KPMG LLP , 2011 , p.15).

من المتوقع استحداث تأمين جديدة بشكل تدريجي؛ فبالنسبة لمنتجات التأمين على غير الأشخاص فستكون الفترة الانتقالية قصيرة نسبياً باعتبار أن مدة العقد قصيرة، أما منتجات التأمين على الأشخاص فستكون الفترة الانتقالية أطول بكثير، لأن الترتيبات التعاقدية فيها تكون على المدى الطويل.

3 عرض منتجات التأمين

توفير بعض المنتجات التأمينية التي تضم خصائص معينة يمكن أن تكون من الأمور الحاسمة في أنشطة اقتصادية محددة، فمصطلح "توفير" يتضمن ملاءمة عقود التأمين للمستأمن (المخاطر المغطاة أم لا) وما مدى هذه التغطية، وما القدرة على تحمل تكاليف خدمات التأمين المقدمة. على شركات التأمين أن تحوّل السياسات القائمة عليها عقود التأمين على نحو يعكس بيئة المخاطر الجديدة لتوجيهات الملاءة 2.

طرح منتجات جديدة من النتائج المنتظرة والمتوقعة لتوجيهات الملاءة 2، وربما بأسعار أفضل وبمرونة أكبر، فظهور منتجات جديدة يساعد الأفراد والشركات على تحسين إدارة مستوى الأخطار التي تنطوي عليها بعض القرارات الاقتصادية وتعطي مزيداً من الخيارات للعملاء، فتوفير مثل هذه المنتجات يمكن أن يؤدي إلى تحفيز الاستهلاك والاستثمار والنمو الاقتصادي.

إن إدخال بعض التعديلات في تصميم المنتجات يؤدي بالضرورة إلى متطلبات جديدة في رأس المال، مما يجعل توفير بعض المنتجات عملية غير مربحة لشركات التأمين وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر على أنشطة اقتصادية معينة.

جانب آخر ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار وهو تأثير المنافسة على أسعار المنتجات التأمينية، ففي مثل هذه الظروف يمكن أن تتخفّض الأسعار بشكل عام، خاصة بالنسبة للقطاعات الأكثر قدرة على المنافسة في سوق التأمين، ويتعلق الأمر بالمنتجات التي تحتوي على تقلبات أقل في شدة الخطر والتي تتطلب كميات أقل من متطلبات رأس المال (مثل: التأمين على السيارات، التأمين المنزلي)، والتي وفي بيئة تنافسية عالية تكون إمكانية عرضها على العملاء كبيرة، مما يعني وجود وفورات في التكاليف، وفي هذه الحالة ستكون الآثار على العملاء عكس التي ذكرت في حال ارتفاع الأسعار، ما يؤثر بدوره على قرارات الإنفاق؛ ففي حالة ما إذا تم شراء منتجات تأمين إضافية (الأمر الذي يعتبر

حافزا لقطاع التأمين)، سيرتفع حجم الاستثمار عبر أسواق رأس المال، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

على الرغم من بعض الآثار السلبية المحتملة لتوجيهات الملاعة 2 على عرض منتجات التأمين، إلا أنه يمكن حصر بعض الآثار الإيجابية فيما يلي (Andrew -13 , Wallace-Barnett , 2012 , p.12):

- تعزيز حماية المؤمن لهم، ويكون ذلك من خلال:
- ربط هامش الملاعة المطلوب مباشرة بالمخاطر المختلفة.
- رؤية أفضل للأخطار من قبل شركات التأمين وتوقع مسبق للصدمات التي قد تحدث.
- تغطية أمثل للأخطار.
- أسعار أكثر إنصافا للمستأمنين : تسعير منتج التأمين حسب توجيهات الملاعة 2 يشتمل على تعبئة رأس المال لتغطية متطلبات هامش الملاعة وتخصيص أفضل لرأس المال، مما يعني أن تسعير هذه المنتجات سيكون أكثر عدالة بالنسبة للمستأمنين مقارنة بالمخاطر الكامنة.
- تنويع أدوات التغطية التأمينية.
- إطلاق المزيد من المنتجات المبتكرة، ويكون ذلك من خلال :
- التكنولوجيا المتقدمة لفهم الأخطار محل التأمين.
- الأخذ بعين الاعتبار متطلبات رأس المال في جميع أشكال تحويل المخاطر وتجنب تخصيص مبلغ إضافي لرأس المال الملاعة المطلوب، وبذلك تصبح المنتجات المبتكرة أكثر ربحية لشركات التأمين وأرخص بالنسبة للمستهلكين مع تقليل أكبر للمخاطر.
- حسب توجيهات الملاعة 2 وفيما يتعلق بمنتجات التأمين، على شركات التأمين القيام بما يلي (Gildas Rober , 2011 , p.28):
- ضبط تسعيرة المنتج والضمانات المتعلقة به للحفاظ على نفس مستوى الربحية على الأقل.

- زيادة عرض منتجات التأمين، ويكون ذلك من خلال:
- تجديد طرق عرض المنتج وتوجيه المؤمن لهم نحو منتجات أكثر ملائمة للطبيعة الاحترازية لتوجيهات الملاعة 2.
- ترشيد السوق نحو ضمانات وتسعيرات ذات مستويات من الربحية الجيدة.

- التخصيص الاستراتيجي، ويكون ذلك من خلال:
- إعادة توجيه المخصصات نحو الأصول الأقل مخاطرة.
- استهداف التغطيات التأمينية الأكثر أهمية.

IV - أثر توجيهات الملاءة 2 على استراتيجيات الاستثمار لشركات التأمين

سيتم تناول أثر توجيهات الملاءة 2 على استراتيجيات الاستثمار لشركات التأمين من ناحية تقييم الأصول والخصوم والمحفظة الاستثمارية، ومن ناحية مدى الانكشاف على المخاطر والآثار المتعلقة بالعدوى، وأخيرا الشفافية والإفصاح في إطار سوق الأوراق المالية في الاتحاد الأوروبي.

1- تقييم الأصول والخصوم والمحفظة الاستثمارية

تقوم توجيهات الملاءة 2 على مبدأ رأس المال المبني على المخاطر، أين يتم تقييم الأصول والخصوم بالقيمة الاقتصادية، والذي يعتبر أساس تطوير نظام رقابي قائم على رأس المال يأخذ بعين الاعتبار مختلف المخاطر، لتحقيق هذه الغاية ينبغي توفر معايير التقييم الاحترافي للأصول والخصوم بحيث تكون هذه المعايير متوافقة مع القواعد المحاسبية التي وضعها مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB).

تتأثر قيمة الأصول التي تحتفظ بها شركات التأمين من خلال التقييم على أساس القيمة السوقية، كما أن أثر إعادة تقييم الأصول وإعادة توزيع المحفظة سوف يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لنمط الاستثمار الكلي لقطاع التأمين الذي تنتمي إليه الشركة، وقد يختلف كذلك بسبب وضع تفاصيل دقيقة في القوانين على الرغم من أن التشريعات الحالية للاتحاد الأوروبي تحدد جميع فئات الأصول التي هي مؤهلة لتغطية المخصصات التقنية.

من حيث مخاطر العملة يجب الفصل بين الدول الأعضاء في منطقة اليورو والدول خارج منطقة اليورو حيث أن شركات التأمين في منطقة اليورو تتمتع بإمكانية الوصول ولحد كبير إلى الأسواق المالية المتقدمة ذات السيولة العالية، مما يمكن وبسهولة أكبر من مطابقة التزاماتها المالية دون الأخذ بعين الاعتبار مخاطر العملات ولن تكون هناك الحاجة للتحوط من مخاطر العملة التي تتم في العادة بتكلفة إضافية. فإعادة توزيع

الاستثمارات بين شركات التأمين حسب توجيهات الملاءة 2 يمكن أن يؤثر على الأسواق المالية من حيث الأسعار وحجم هذه الاستثمارات وكذا التقلبات السوقية والسيولة.

أولاً: الأثر على قيمة الأصول

إن إعادة توزيع المحفظة الاستثمارية بين شركات التأمين ينطوي على مجموعة من المخاطر التي يمكن أن تؤثر لا محالة على أسعار الأصول، وذلك من خلال زيادة أعباء رأس المال المتعلقة بمخاطر الاستثمار، والتي من شأنها أن تدفع شركات التأمين للتحويل من أسواق الأسهم نحو استثمارات أخرى أقل تكلفة كالاستثمار في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت.

سيكون على كل شركة تأمين المفاضلة بين العائد المتوقع على محفظة استثماراتها وتكلفة رأس المال المطلوبة لتغطية مخاطر الاستثمار؛ فإذا تجاوزت التكلفة العائد المتوقع فإن شركة التأمين ستحاول الحد من مستوى مخاطر الاستثمار من خلال التحول نحو الاستثمارات الأقل تكلفة، إلا أن هذا التحول المفاجئ من قبل جميع شركات التأمين سوف يسبب حتماً زيادة حادة في أسعار الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، خاصة في قطاعات السوق ذات السيولة المنخفضة نسبياً، وارتفاع أسعار الأوراق المالية ذات الدخل الثابت مع ثبات العوامل الأخرى من شأنه أن ينطوي على انخفاض تكلفة رأس المال، مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة الارتباط بين الأصول والخصوم، وكذا طول مدة محفظة التأمين في شركات التأمين على الأشخاص أين سيكون الأثر أكثر وضوحاً.

الأثر على أسعار الأوراق المالية ذات الدخل الثابت يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى في الاتحاد الأوروبي فالدول ذات الأسواق المالية الأقل نمواً نسبياً مع قطاع تأمين كبير نسبياً ستكون الأكثر تضرراً، أما في حالة تكامل سوق السندات في منطقة اليورو نسبياً فإن التأثير هنا سيكون أقل. ومع ذلك، فإن المعروض من السندات طويلة الأجل غير كافية لتلبية جميع طلبات شركات التأمين، وذلك نتيجة لإصدار اتفاقية الاستقرار والنمو (SGP) لتشجيع دول الاتحاد الأوروبي للحد من المديونية وبالتالي تقليل احتياجاتها التمويلية وإصدار السندات، علاوة على ذلك، فإن معظم الحكومات ترغب في إصدار سندات طويلة الأجل والحد من المعروض من الأوراق المالية الخالية من المخاطر على المدى الطويل.

الانخفاض المحتمل للأوراق المالية الخالية من المخاطر على المدى الطويل يمكن أن يجعل أثر توجيهات الملائة 2 على أسعار السندات أكبر، كما أن الوضع في سوق السندات السيادية يمكن أن يُلحظ على شركات التأمين الحصول على رأس المال. وفي المقابل، فإن إعادة توزيع المحفظة الاستثمارية لشركات التأمين من المحتمل أن يقلل من الطلب على الأسهم، وستتأثر الأسهم الأكثر سيولة على الفور، ولكن التأثير الدائم سيكون دائما على الأسهم الأقل سيولة والتي سيكون حجم التداول فيها منخفض نسبيا مما يزيد من احتمال تغييرات كبيرة في الأسعار.

هذه التقلبات في أسعار الأسهم يمكن أن تنتقل إلى ميزانيات شركات التأمين عبر التقلبات في قيمة أصولها (ورأس المال المحتفظ به لمواجهة مخاطر الاستثمار ذات الصلة)؛ في المدى الطويل قد يسبب الانخفاض في أسعار الأسهم تقويضا للاستثمارات الجديدة في الاقتصاد خاصة في القطاع العقاري، ويمكن أن يتسبب بتأثيرات سلبية على الثروة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الحيازات في صناديق التقاعد، كما أن تأثير ذلك على أسعار الأسهم يختلف باختلاف دول الاتحاد الأوروبي.

كما ستكون هناك آثار على أسعار العقارات أين تكون مخاطر الاستثمار مرتبطة أساسا بقلّة سيولتها بالإضافة إلى إشكالية طرق التقييم المعتمدة، فمن المحتمل أن يكون لتوجيهات الملائة 2 آثارا سلبية على العقارات، فتحول شركات التأمين من الاستثمار العقاري نحو الاستثمار في الأوراق المالية، سيؤدي إلى الانخفاض في أسعار العقارات وأسعار الأوراق المالية المرتبطة بالملكية (الصناديق العقارية).

بشكل عام، يمكن لشركات التأمين العمل وفقا لتوجيهات الملائة 2 وكذلك معايير (IFRS) تعديل محافظها الاستثمارية مع الأخذ بعين الاعتبار مبادئ تقييم المخاطر الجديدة، وعلى هذا الأساس يجب أن تتم التغيرات في الأسعار بشكل سلس وليس بشكل مفاجئ، يمكن توضيح مختلف الآثار المتوقعة لتوجيهات الملائة 2 على توزيع الأصول المختلفة لشركات التأمين من خلال الشكل رقم (01)، والذي يتضح لنا من خلاله توقع وجود تأثير مباشر وإيجابي على كل من السندات وأدوات السوق النقدي، وتأثير سلبي على العقارات، أما المنتجات المهيكلّة والأسهم فستتأثر إيجابيا وسلبيا بنسب متفاوتة.

2- الانكشاف على المخاطر والآثار المتعلقة بالعدوى

إضافة إلى إعادة توزيع المحفظة تعمل شركات التأمين من خلال توجيهات الملاءة 2 على نقل مخاطر الاستثمار من ميزانياتها العامة إلى أطراف أخرى، تتمثل الوسائل التي تتضمنها هذه الآلية فيما يلي:

أولاً: منتجات التأمين المرتبطة بالمنتجات المصرفية (Unit Linked Products)

تعمل هذه المنتجات المقدمة من طرف شركات التأمين على الأشخاص على نقل مخاطر الاستثمار من ميزانياتها العامة؛ فالتأمين على الأشخاص هو أداة مالية هامة مقارنة بأنظمة التقاعد التقليدية في كثير من الدول الأوروبية، أين أصبح الأفراد يلجؤون أكثر فأكثر إلى قطاع التأمين كبديل عنها، مما ساهم في تزايد الطلب على مثل هذه المنتجات في الآونة الأخيرة في جميع أنحاء أوروبا، في هذا الصدد يمكن أن تواجه شركات التأمين على الأشخاص تزايداً في مخاطر التعمير، إلا أن هذه العملية قد تتسبب في زيادة التعرض لمخاطر الاستثمار، والذي يمكن أن يؤدي إلى تقلبات مؤقتة في ثروات العملاء وبالتالي يمكن أن يكون له آثار على الاقتصاد الكلي (آثار على الثروة المالية).

ثانياً: التوريق:

يعتبر التوريق وسيلة لنقل المخاطر ويستخدم على نطاق واسع من طرف شركات التأمين على الأشخاص وعلى غير الأشخاص؛ حيث يتم إعادة تجميع الموارد المالية في شكل أوراق مالية وبيعها في أسواق رأس المال، كما يستخدم التوريق بشكل كبير في إعادة التأمين كوسيلة لزيادة قدرتها على استيعاب المخاطر من شركات التأمين وتوفير السيولة فالتوريق يسمح لها باستيعاب مجموعة أوسع من المخاطر وإدارة رأس المال بشكل أكثر كفاءة، وبالتالي يمكن لشركات التأمين أن تعمل على نقل المخاطر بعيداً عن ميزانياتها العامة إلى أسواق رأس المال.

على هذا الأساس يمكن القول أن توجيهات الملاءة 2 توفر الحافز لشركات التأمين لزيادة استخدام أسواق رأس المال كمنافذ لنقل المخاطر، والذي بدوره يمكن أن يساهم في الرفع من كفاءة القطاع ونموه، فالأوراق المالية المرتبطة بالتأمين لها القدرة على تحسين رأس المال وإدارة المخاطر بالنسبة لشركات التأمين، وكذا تخفيض تكلفة التأمين على العملاء ومع هذا فإن التوريق ينطوي على تكاليف عديدة يمكن تقسيمها إلى: تكاليف رأس

المال (على الشركة المصدرة التي هي قادرة على رفع رأس المال)، وتكاليف الهيكلية (رسوم المحامين، تكاليف الخبراء الاستشاريين، الاكتواريين...)، استخدام التوزيع من طرف مجموعات التأمين الكبيرة يكون بشكل أكبر وعلى نطاق واسع.

هذا الامتداد المتزايد من قبل شركات التأمين يمكن أن يقابله زيادة في الطلب على الوسطاء الماليين (صناديق التحوط وصناديق الاستثمار ...)، فالأوراق المالية المرتبطة بالتأمين (ILS) هي أداة جذابة لتحقيق فوائد تنوع المحافظ المالية ذات الدخل الثابت كسندات الكوارث التي تحمل مخاطر الكوارث الطبيعية، وبالتالي تعمل سندات الكوارث على تحسين أداء المحفظة.

3- الشفافية والإفصاح في إطار سوق الأوراق المالية لمنطقة الأورو

تحقق توجيهات الملاءة 2 المزيد من التقارب الرقابي والنظامي لقطاع التأمين في أنحاء الاتحاد الأوروبي مما يساعد على ضمان وجود فرص متكافئة لجميع شركات التأمين كما أنها توفر معيارا مشتركا للحماية لجميع المؤمن لهم بغض النظر عن الشكل القانوني لشركات التأمين.

ينبغي أن يتضمن هذا التقارب في الممارسات الرقابية تعزيز الشفافية والإفصاح بين شركات التأمين في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل على شركات التأمين وإعادة التأمين تزويد الجهات القائمة على القطاع بالمعلومات اللازمة عن كل من: نظام الحوكمة، الأصول التقنية، نماذج المخاطر، اختبارات التحمل والإجراءات الداخلية الأخرى فضلا عن المعلومات المالية والاستثمار، وبالتالي تمكين المشرفين على القطاع من أخذ صورة أكثر اكتمالا حول وضعية ملاءة شركات التأمين، ما يعزز الإجراءات المتخذة لمواجهة أي تدهور في وضعية الملاءة والقيام بالإجراءات التصحيحية المناسبة، فهذه المعلومات الإضافية تعتبر كوسيلة للتدخل في الوقت المناسب من قبل المشرفين، خاصة فيما يتعلق بشركة التأمين التي تعاني من تدهور في الملاءة.

تتطوي توجيهات الملاءة 2 على تدابير محددة تتعلق بالنقارير العامة والإفصاح والتي تعتبر كوسيلة لتعزيز الانضباط ولجعل المعلومات متاحة في الأسواق لإضفاء مزيدا من الشفافية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعد المساهمين الحاليين والمحتملين على فهم وبدقة الوضعية المالية للشركة من خلال تقليل التباين في المعلومات، وإعطاء ثقة

أكبر للمستثمرين حول الوضعية الحقيقية لها، وكذا تحقيق مستويات عالية من الشفافية المطلوبة في السوق على الرغم من وجود تكاليف إضافية للامتثال لمتطلبات الركيزة الثالثة.

V - أثر توجيهات الملاءة 2 على فعالية وتنافسية شركات التأمين للاتحاد الأوروبي

من الآثار الإيجابية لتوجيهات الملاءة 2 تعزيز حماية المؤمن لهم التي يتم تحقيقها من خلال زيادة مرونة صناعة التأمين وتحقيق مستويات أعلى من الشفافية، وكذا توطيد التكامل في سوق التأمين في الاتحاد الأوروبي مما يساهم في رفع كفاءتها وتحسين القدرة التنافسية للقطاع، ويكون ذلك من خلال الاستفادة من فوائد التنويع وأدوات تخفيف المخاطر من خلال متطلبات أكثر صرامة لإدارة المخاطر، رأس المال ومتطلبات الإفصاح المالي العام.

1- أثر توجيهات الملاءة 2 على فعالية شركات التأمين

الأنظمة الحالية لشركات التأمين في دول الاتحاد الأوروبي لا تقوم على نحو كاف بتنويع الأخطار في أعمال التأمين، ويمكن أن تظهر متطلبات رأس مال عالية بشكل مصطنع في بعض خطوط الأعمال للشركات الكبرى علاوة على ذلك، تعتبر الأنظمة التي تقوم عليها قطاعات التأمين عبر الدول في أوروبا غير متناسقة مما قد يؤثر على تنافسية شركات التأمين.

من خلال توجيهات الملاءة 2 يكمن الهدف الأساسي من عمليات الدمج بين شركات التأمين في الاتحاد الأوروبي في تحسين مستوى الكفاءة في صناعة التأمين وزيادة حصتها في السوق، بالإضافة إلى استغلال مزايا التنويع وإمكانية الحصول على رؤوس الأموال مما يحقق ميزة تنافسية نظرا لانخفاض تكلفة رأس المال.

كما أن استخدام النماذج الداخلية لإدارة المخاطر يشجع الشركات الكبيرة لتحقيق المزيد من النمو والاستفادة من وفورات الحجم الذي يُمكّنها من توزيع تكاليفها الثابتة على قاعدة أوسع، وكذا تحسين الكفاءة الإدارية والحد من التقلبات المحتملة في الإيرادات عن

طريق زيادة حجم الشركة، والذي بدوره يؤدي إلى مكاسب أكبر، وكذا دخول أسواق جديدة وتوزيع منتجاتها على قاعدة أوسع من العملاء، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة كفاءة شركات التأمين في الاتحاد الأوروبي

2- أثر توجيهات الملاءة 2 على تنافسية شركات التأمين

لتوجيهات الملاءة 2 آثار مباشرة على تنافسية شركات التأمين من خلال تعزيز قدرتها على استخدام التكنولوجيا المتوفرة في السوق، والدراسة الكافية حول تقنيات تنظيم وإدارة المخاطر والتي تكون أكثر تعقيدا من النظام الحالي، وبالتالي كل شركة تأمين تطبق توجيهات الملاءة 2 سوف تضطر إلى الدخول في بعض الاستثمارات لتصبح أكثر توافقا مع النظام الرقابي الجديد.

بالنسبة لحرية دخول السوق لشركات التأمين فستكون مرتفعة نتيجة لفرض الحد الأدنى من المتطلبات الكمية والنوعية، أما بالنسبة لتكاليف الخروج من السوق فحسب توجيهات الملاءة 2 فمن المحتمل أن تكون مكلفة لشركات التأمين نتيجة للخضوع لمتطلبات الامتثال، خاصة فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية.

إن تطبيق التوجيهات الجديدة للملاءة 2 قد يؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية في تكاليف الشركات الكبيرة على وجه الخصوص، كما أن آثار التنوع ضمن محفظة الأصول والخصوم قد تخلق اقتصاديات جديدة على نطاق واسع داخل أسواق التأمين، وأن تنظيم حقوق الملكية قد يعزز عمليات قطاع التأمين عبر الحدود القطاعية وبالتالي ضرورة تنظيم هذه العملية لضمان المنافسة المتكافئة والعادلة في السوق (Stefan Schuckmann , 2007 , pp. 18-19).

بوجود المعايير الرقابية المشتركة المتعلقة بمتطلبات رأس المال والمتمثلة في الركيزة الأولى، والمتطلبات النوعية ضمن الركيزة الثانية، ستكون هناك فرص متكافئة للشركات، ما يعزز المنافسة عبر الحدود في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي؛ كما أن إنشاء سوق موحدة متكاملة في خدمات التأمين يُمكِّن العملاء من الحصول على مجموعة واسعة من المنتجات بأسعار أكثر تنافسية بين شركات التأمين.

VI - آثار أخرى لتوجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين لاتحاد الأوروبي

بالإضافة إلى الآثار التي تم تناولها في المحاور السابقة، هناك آثار أخرى لتوجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين لاتحاد الأوروبي لا تقل أهمية عنها، يمكن حصر هذه الآثار في: الآثار الهيكلية والتنظيمية، علاقة شركات التأمين بأصحاب المصالح، الأثر على إعادة التأمين، وأخيرا الآثار الاجتماعية لهذه التوجيهات.

1- الآثار الهيكلية والتنظيمية

إن التركيز بشكل أكبر على قياس المخاطر وإدارتها ضمن توجيهات الملاءة 2 يمكن أن يؤثر على هيكل قطاع التأمين في الاتحاد الأوروبي، وكذا على طرق إدارة شركات التأمين من خلال الربط بين قيمة رأس المال المطلوب ومستوى المخاطر؛ ما يلزم الشركة العمل على تخصيص أكثر كفاءة لرأس المال عبر فروعها المختلفة، وكذا العمل على تعزيز تنافسيتها باللجوء إلى تقديم منتجات التأمين التي تحقق أفضل توافق بين القسط والمخاطر من جهة، واللجوء إلى الاستغلال الأمثل لليد العاملة، والذي من شأنه أن يحدث تغييرات هيكلية في قطاع التأمين.

تحتاج الشركات أيضا إلى إجراء الدراسات التقنية والفنية لمنتجات التأمين حول كل من الأخطار المغطاة، الضمانات، التسعير، والخيارات، وكذا تأثير ميزات المنتج على (SCR)، وبالتالي ضرورة مراجعة بعض نماذج الأعمال لتصميم المنتجات وتسويقها، إدارة الأصول والخصوم وغيرها، في حين أن هذه التغييرات سوف يترتب عليها تكاليف معينة، فبالإضافة إلى الضغوطات التي تتعرض لها شركات التأمين من وكالات التصنيف واشتداد المنافسة، ستكون مطلوبة بمواكبة التغيرات التي تحدث في القطاع المالي الذي يشهد عملية تغيير مستمرة في هذا السياق لرفع مستواها.

باعتبار أن توجيهات الملاءة 2 تقوم على النهج القائم على إدارة المخاطر، فاستراتيجيات تصميم المنتجات المرتبطة بالمخاطر يمكن أن يكون لها تأثير على هيكل سوق التأمين، وفي هذا السياق وضعت توجيهات الملاءة 2 نظاما متكاملًا يتعلق بحوكمة الشركات وعلاقة هذا النظام مباشرة بعملية صنع القرار، وبالتالي يستوجب هذا الإطار الجديد إتباع نهج أكثر انتظاما لوظيفتي إدارة المخاطر والاكتواريا، وسوف يتعين على

الشركات النظر في كيفية تنسيق هذه الوظائف مع بعضها البعض على نطاق أوسع وبشكل وثيق وفق الإستراتيجية المتبعة في إدارة الشركة؛ مما يستوجب الأخذ بعين الاعتبار البيانات وتحليلاتها المستخدمة في حسابات الملاءة، وذلك للحفاظ على مصداقية السوق وضمان متطلبات الإفصاح المالي والتنظيمي ضمن إطار تنظيمي متناسب، سليم، ومتكامل من مجلس الإدارة ومديري الأعمال والمصالح الأخرى.

2- علاقة شركات التأمين بأصحاب المصالح

أصحاب المصالح هم كل من المساهمين، حملة وثائق التأمين، وكذا الأطراف الأخرى التي تتعامل معها شركات التأمين كالجُمهور العام.

أولاً: أثر توجيهات الملاءة 2 على المساهمين

يتمثل أثر توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين في بيع أوراق مالية كالأسهم مكلفٍ للغاية من حيث متطلبات رأس المال، ما قد يؤثر على نطاق الحماية الممنوحة للمستأمنين (كفرض بعض الاستثناءات فيما يتعلق بالتأمين على المسؤولية)، تحسين المعارف وطرق وأساليب إدارة المخاطر، وكذلك ترشيد توزيع رأس المال، تعزيز أساليب نقل المخاطر وتحقيق الأمان المالي، أما بالنسبة لشركات التأمين الصغيرة في الاتحاد الأوروبي يكون الأثر على المساهمين ضعيف (Fédération Française des Sociétés d'Assurances , 2010, p. 16).

ثانياً: أثر توجيهات الملاءة 2 على حملة وثائق التأمين

يمكن حصر أهم الآثار السلبية لتوجيهات الملاءة 2 على حملة وثائق التأمين في ارتفاع أسعار منتجات التأمين، خاصة بالنسبة على غير الأشخاص التي من المنتظر أن تزيد بنسبة تقدر ما بين 5 % و 20 %، احتمال انخفاض عوائد تأمين المعاشات من 50 % إلى 30 %، وكذلك ميل المؤمن لهم لاقتناء المنتجات الأقل تكلفة، والتي تقدم حماية أقل، أو التخلي عن بعض الضمانات في التأمين على الأشخاص (Fédération Française des Sociétés d'Assurances , 2010, p. 16).

وجود بعض الآثار السلبية لتوجيهات الملاءة 2 على حملة وثائق التأمين لا يُغني عن وجود جانب إيجابي لهذه التوجيهات على حملة وثائق التأمين، والتي تتعلق بارتفاع ثقة العملاء بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاههم، المنافسة القائمة على أساس المخاطر، تسعير

أكثر إنصافاً لمنتجات التأمين، والابتكار في منتجات التأمين (Wallace-Barnett Andrew, 2012, p. 16). يمكن توضيح الآثار الإيجابية والسلبية المنتظرة لتوجيهات الملاعة 2 على أصحاب المصالح بصورة أفضل من خلال الجدول رقم (01).

3- أثر توجيهات الملاعة 2 على إعادة التأمين

يمكن أن تخلق توجيهات الملاعة 2 المزيد من الفرص لشركات إعادة التأمين لاستخدام هذه الآلية بكفاءة أكثر لإدارة المخاطر، فمن الناحية العملية، شركات التأمين تحتاج إلى إعادة النظر في مدى قدرة إعادة التأمين على توفير رؤوس الأموال الكافية، ومدى توافقها وخطط واستراتيجيات الشركة، وكما سيكلف ذلك. وكذلك مدى اعتبارها كمصدر بديل لرأس المال مقارنة بالمصادر التقليدية.

قد تكون طرق اللجوء إلى إعادة التأمين مختلفة وأكثر تعقيداً في المستقبل خصوصاً أن التأثير الاقتصادي لإعادة التأمين على المخاطر سيكون أكثر وضوحاً، وستكون إعادة التأمين أداة مهمة لتعزيز قدرات الاكتتاب وسوف تصبح بشكل متزايد كأداة لإدارة رأس المال، وتتنافس مع غيرها من الأدوات المالية كالصكوك ومنتجات سوق رأس المال (Stefan, 2007, p. 02). إلى جانب دور إعادة التأمين في تخفيف المخاطر فهي تلعب دوراً مهماً في تعزيز الاستقرار المالي، ومما لا شك فيه أن توجيهات الملاعة 2 تساهم في تحقيق هذا الاستقرار عن طريق توفير الأموال اللازمة لاستخدامها في حساب (SCR)، إلا أن هناك مخاوف حول الاستقرار المالي ناجم عن تركيز المخاطر في قطاع إعادة التأمين على الرغم من أن لديه أدوات تخفيف المخاطر الخاصة به كإسناد إعادة التأمين والتوريق (Gildas Robert, 2012, p. 13).

4 - الآثار الاجتماعية لتوجيهات الملاعة 2

يلعب التأمين دوراً اجتماعياً مهماً كالتأمين الصحي والعجز وتعويض العمال، وفي هذا الصدد تلعب توجيهات الملاعة 2 دوراً مهماً في ضمان إجراء تقييم مناسب للمتطلبات الكمية المطبقة على شركات التأمين، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف دول الاتحاد الأوروبي، وقد أدخلت تحسينات أخرى بعد نتائج (QIS 2) إلى النموذج العام فيما

يتعلق بحساب الملاءة، عن طريق إدخال وحدة خاصة بـ"مخاطر الاكتتاب الصحية الخاصة" في التأمين الصحي، وحسب (QIS 3) تم تقسيم فرع التأمين على الحوادث والتأمين الصحي إلى ثلاث مجموعات: تعويضات العمال، التأمين الصحي (قصير الأجل)، وفروع أخرى.

مع دخول توجيهات الملاءة 2 حيز التطبيق ستحتسب مصاريف العلاج على أساس التكلفة الاقتصادية الحقيقية ضمن الأخطار الصحية، وبالتالي تتغير سياسات التسعير الحالي التي لا تستند التقييمات فيها على أسس اقتصادية سليمة، وهو ما قد يؤدي إلى الحد من التغطية لبعض أنواع التأمين أو زيادة في التسعيرة لمواءمتها مع التكلفة الاقتصادية الحقيقية للتأمين. وحسب دراسة الأثر الكمي (QIS 2) حول التكاليف الإدارية المرتبطة بإدخال التشريع الجديد، أكدت على وجود عبء إداري إضافي على عاتق شركات التأمين.

الخاتمة:

في إطار ما سبق، تناول بحثنا الآثار الاقتصادية والمالية لتوجيهات الملاءة 2 التي قد تترتب عن تطبيقها في شركات التأمين داخل الاتحاد الأوروبي. بعد تحليل الموضوع من جوانبه المختلفة وفقا لإشكالية البحث المطروحة، والإجابة على السؤال الرئيس لبحثنا وما انبثق عنه من أسئلة فرعية أثناء عرضنا لأهم معالم البحث، توصلنا إلى جملة من النتائج. أهمها ما يلي:

من ناحية الآثار المتعلقة بالأسواق المالية، يمكن تحديد مجموعة من الآثار الإيجابية أهمها: انخفاض تكلفة رأس المال وزيادة فرص الحصول على التمويل الخارجي بسبب التغيرات في القطاع المالي (الطلب الإضافي على المدى الطويل لأصول ذات الدخل الثابت)، أما على المدى المتوسط فهناك آثار سلبية؛ ففي حالة الاضطراب المالي وحوادث ردود فعل قوية قد يضطر عدد كبير من شركات التأمين لبيع الأصول من أجل تلبية متطلبات رأس المال التنظيمي، وفي حالة اعتماد المؤسسات المالية على أطر نمذجة مخاطر مماثلة يمكن أن يؤدي بالشركات نحو السلوكيات المشتركة.

من الآثار المترتبة عن توجيهات الملاءة 2 إعادة توزيع مخاطر الاستثمار بين المتعاملين الاقتصاديين، مما قد يؤثر بدوره على توازن الاقتصاد الكلي خاصة مع تزايد الروابط مع النظام المصرفي والأسواق المالية لدول الاتحاد الأوروبي. كما سيعمل النظام

الرقابي الجديد ضمن توجيهات الملاءة 2 على تشجيع شركات التأمين في الاتحاد الأوروبي بأن تستثمر المزيد من أصولها في السندات طويلة الأجل، بما في ذلك سندات الدين للشركات، مما يوفر سيولة أكبر في أسواق سندات الشركات الأوروبية.

محاولة تعزيز كفاءة النظام المالي قد تشكل مخاطر على الاستقرار المالي في المدى القصير، في حالة زيادة تقلب الأرباح ورؤوس الأموال لشركات التأمين غير الفعالة نسبيا في الاتحاد الأوروبي، مما قد يجبرهم على الخروج من السوق.

وجود مخاطر تتعلق بارتفاع أقساط التأمين في المدى المتوسط، وحوادث تقلبات ناجمة عن تقييم الموجودات والمطلوبات لشركات التأمين على أساس السوق، وكذا التغيرات المحتملة في تشكيلات المخاطر الكلية، كلها أمور قد يؤثر على متطلبات رأس المال في النظام الجديد القائم على المخاطر.

أدخلت توجيهات الملاءة 2 مجموعة من المؤشرات الجديدة لطرق التسعير، وذلك لمواكبة المعايير المحاسبية الجديدة، وتكييف المنتجات المقدمة مع التوجيهات الجديدة كاستخدام النمذجة الستوكاستيكية، فعلى شركات التأمين العمل على تسعير منتجاتها وفقا لمستويين؛ بالنسبة للمستوى الأول يكون تسعير المنتجات وفقا للقيمة الاقتصادية باستخدام التقنيات الاكتوارية، أما المستوى الثاني فيكون فيه تسعير المنتجات وفقا لموقع الشركة في السوق وبالمقارنة مع أسعار المنافسين، أي التسعير " على أساس المخاطر، فيتطلب الأمر مزيدا من متطلبات رأس المال عند تسعير المنتج وذلك عن طريق الفهم الجيد لمخاطرها وتحديث النماذج التي تعكس آثارها.

تسعير منتج التأمين حسب توجيهات الملاءة 2 يشتمل على تعبئة رأس المال لتغطية متطلبات هامش الملاءة وتخصيص أفضل لرأس المال، مما يعني أن تسعير هذه المنتجات سيكون أكثر عدالة وإنصافا بالنسبة للمستأمنين مقارنة بالمخاطر الكامنة. إطلاق المزيد من المنتجات المبتكرة، ويكون ذلك من خلال التكنولوجيا المتقدمة لفهم الأخطار محل التأمين.

التخصيص الاستراتيجي، ويكون ذلك من خلال إعادة توجيه المخصصات نحو الأصول الأقل مخاطرة، واستهداف التغطيات التأمينية الأكثر أهمية.

لتوجيهات الملاءة 2 آثار مباشرة على تنافسية شركات التأمين من خلال تعزيز قدرتها على استخدام التكنولوجيا المتوفرة في السوق، والدراسة الكافية حول تقنيات تنظيم

وإدارة المخاطر والتي تكون أكثر تعقيدا من النظام الحالي، وبالتالي كل شركة تأمين تطبق توجيهات الملاءة 2 سوف تضطر إلى الدخول في بعض الاستثمارات لتصبح أكثر توافقا مع النظام الرقابي الجديد.

بوجود المعايير الرقابية المشتركة المتعلقة بمتطلبات رأس المال والمتمثلة في الركيزة الأولى، والمتطلبات النوعية ضمن الركيزة الثانية، ستكون هناك فرص متكافئة للشركات، ما يعزز المنافسة عبر الحدود في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي؛ كما أن إنشاء سوق موحدة متكاملة في خدمات التأمين يمكن العملاء من الحصول على مجموعة واسعة من المنتجات بأسعار أكثر تنافسية بين شركات التأمين.

ومما لا شك فيه أن هذه التغييرات الهيكلية التي جاءت بها توجيهات الملاءة 2 في قطاع التأمين في الاتحاد الأوروبي سيكون لها تأثير على بقية الاقتصاد من خلال طرح مجموعة واسعة من المنتجات وربما بسعر أفضل.

من أجل توفير عملية الانتقال السلس نحو تطبيق توجيهات الملاءة 2 بما يحقق الحماية للمؤمن لهم، يجب تحقيق أقصى درجات الشفافية وتعزيز عملية الرقابة على طول فترة التطبيق. فالتحدي الرئيس من تطبيق توجيهات الملاءة 2 يكمن في تقييم ورصد الاستقرار المالي لصناعة التأمين في الاتحاد الأوروبي من جهة، مع تعزيز خصائص هذه التوجيهات الجديدة المنظمة لشركات التأمين من جهة أخرى.

على ضوء النتائج المتوصل إليها من الدراسة يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما

يلي:

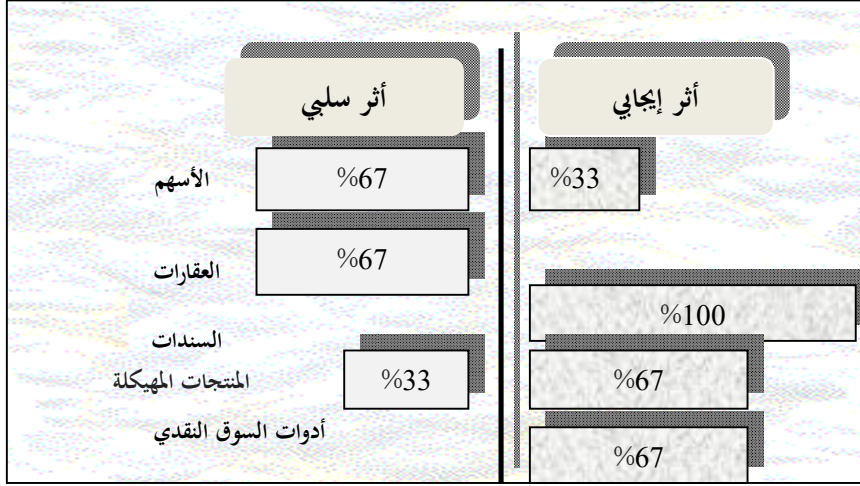
- بالنسبة للفرضية الأولى: يمكن القول أن الفرضية الأولى صحيحة ومؤكدة، باعتبار أن إطلاق المزيد من المنتجات المبتكرة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات رأس المال في جميع أشكال تحويل المخاطر وتجنب تخصيص مبلغ إضافي لرأس المال الملاءة المطلوب، وبذلك تصبح المنتجات المبتكرة أكثر ربحية لشركات التأمين وأرخص بالنسبة للمستهلكين مع تقليل أكبر للمخاطر، من النتائج المتوقعة لتوجيهات الملاءة 2.

- بالنسبة للفرضية الثانية: يمكن القول أن الفرضية الثانية صحيحة ومؤكدة؛ حيث من الآثار السلبية المتوقعة لتوجيهات الملاءة 2 على المدى المتوسط، وفي حالة الاضطراب المالي وحدوث ردود فعل قوية قد يضطر عدد كبير من شركات التأمين لبيع الأصول من

أجل تلبية متطلبات رأس المال التنظيمي، وفي حالة اعتماد المؤسسات المالية على أطر نمذجة مخاطر مماثلة يمكن أن يؤدي بالشركات نحو السلوكيات المشتركة.

- بالنسبة للفرضية الثالثة: يمكن القول أن الفرضية الثالثة صحيحة ومؤكدة؛ فمن خلال توجيهات الملاءة 2 يكمن الهدف الأساسي من عمليات الدمج بين شركات التأمين في الاتحاد الأوروبي في تحسين مستوى الكفاءة في صناعة التأمين وزيادة حصتها في السوق، بالإضافة إلى استغلال مزايا التنويع وإمكانية الحصول على رؤوس الأموال مما يحقق ميزة تنافسية نظرا لانخفاض تكلفة رأس المال.
- بالنسبة للفرضية الرابعة: يمكن القول أن الفرضية الرابعة غير صحيحة، باعتبار أن توجيهات الملاءة 2 تقوم على النهج القائم على إدارة المخاطر، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على هيكل قطاع التأمين في الاتحاد الأوروبي، ما يلزم الشركة العمل على تخصيص أكثر كفاءة لرأس المال عبر فروعها المختلفة، والنظر في كيفية التنسيق بينها وبين وظيفة الاكتواريا، ضمن نظام متكامل وعلاقته مباشرة بعملية صنع القرار.
- بالنسبة للفرضية الخامسة: يمكن القول أن الفرضية الخامسة ليست صحيحة، باعتبار أنه مع دخول توجيهات الملاءة 2 حيز التطبيق ستتغير سياسات التسعير الحالي التي لا تستند النقييمات فيها على أسس اقتصادية سليمة لتصبح أكثر مواءمة للتكلفة الاقتصادية الحقيقية للتأمين، لتكون أكثر عدالة وإنصافا بالنسبة للمؤمن لهم مقارنة بالمخاطر الكامنة.

الشكل رقم (03): الأثر المتوقع لتوجيهات الملاءة 2 على توزيع الأصول المختلفة لشركات التأمين.



Source: Gildas Robert. (2012). "Solvency II: Impact on asset management" . association of the Luxembourg Fund Industry:10.

الجدول رقم (02): الآثار الإيجابية والسلبية المنتظرة لتوجيهات الملاءة 2 على أصحاب المصالح.

الآثار السلبية	الآثار الإيجابية	
• تكاليف إضافية • متطلبات رأس مال عالية • شروط مقيدة لعمل شركات التأمين أحيانا	• أداء مالي أفضل • ملاءة شركة التأمين • ميزة تنافسية • الحد من المنافسين في السوق	أصحاب الأسهم
• ارتفاع تسعيرة التأمين • انخفاض العوائد	• حماية أفضل للمستثمرين • شفافية عالية • معلومات أفضل	حملة وثائق التأمين
• استثمارات أقل • ارتفاع التكاليف الخارجية	• استقرار الأسواق المالية • الاستقرار الاقتصادي • ضمان المنافسة	أصحاب مصالح أخرى

Source: Jonas Lorson et al. (2012). " Evaluation of benefits and costs of insurance regulation model for solvency II" . Hato Schmeiser, Gallen:05.

المراجع:

- 1 - Andrew Wallace-Barnett (2012). " , Solvabilité II: Conséquences sur la gestion des risques des assureurs et sur les produits d'assurance ". AXA : 12-13.
- 2- Commission of The European Communities (2007). " Solvency II-impact assessment report ". commission staff working document. (361): 25.
- 3- Erwan Musy (2007). " Le contrôle interne dans les organismes d'assurance, rôle, enjeux et perspectives d'évolution ". thèse non publiée. Ecole Nationale d'Assurance. France: 76.
- 4- European Commission (2012). " Solvency II: Frequently Asked Questions (FAQs) ". Financial Institutions -Insurance and pensions:- 01.
- 5- Fédération Française des Sociétés d'Assurances (2010). " Solvency II : Impact on asset management ". EMBARGO: 16.
- 6- Géraldine KRAUTH (2007). " Provisionnement et corrélation entre branches ". thèse non publiée. Conservatoire National des Arts et Métiers. France: 113.
- 7- Gildas Robert (2011). "Solvabilité II: Les impacts sur la tarification et l'offre produit ". Optimind: 28.
- 8- Gildas Robert (2012). " Comment piloter une entreprise d'assurance IARD sous solvabilité II ? ". Optimind: 13.
- 9- KPMG LLP (2011). " Solvency II: A closer look at the evolving process transforming the global insurance industry " : 15.
- 10 - Stefan Schuckmann (2007). " Solvency II : Impact on asset management ". Hato Schmeiser (43): 18-19.
- 11- Stefan Schuckmann (2007). " The impact of solvency II on insurance market competition-an economic assessment ". Hato Schmeiser. (44): 02.